



محاكم سوق أبو ظبي العالمي تصدر ورقة استشارة حول قوانين تمويل التقاضي

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة - 7 نوفمبر 2018: أصدرت محاكم سوق أبوظبي العالمي، السلطة القضائية المستقلة لسوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في أبوظبي، ورقة استشارة تدعو فيها الجمهور والمشاركين في المجال إلى تقديم آرائهم حول القوانين المقترحة لتمويل التقاضي ("القوانين") والتي سيتم تطبيقها على اتفاقيات تمويل التقاضي كما هو محدد في لوائح محاكم سوق أبو ظبي العالمي، والأدلة المدنية، والأحكام القضائية، والتنفيذ والتعيينات القضائية لعام 2015، وستحدد القوانين المقترحة أعلى المعايير لأفضل الممارسات في تمويل التقاضي في أبو ظبي ودولة الإمارات على نطاق أوسع.

وأصبح التمويل الذي يقدمه طرف ثالث عنصراً شائعاً في تمويل التقاضي وإجراءات التحكيم في العديد من الولايات القضائية الرائدة القائمة على القانون المدني والقانون العام، وتراعي القوانين الأطر الموجودة في ولايات قضائية دولية أخرى حيث يعد التمويل من أطراف ثالثة ممارسة شائعة.

وستوفر القوانين المقترحة للأطراف ضمانات أكبر حول إنفاذ ترتيبات التمويل التي تم إدخالها فيما يتعلق بالإجراءات في سوق أبو ظبي العالمي، ومن المزمع أن تنطبق القوانين على اتفاقيات التمويل المستخدمة فيما يتعلق بكل من إجراءات التقاضي والتحكيم التي تجرى في سوق أبو ظبي العالمي، وتتضمن ورقة الاستشارة شروط ومتطلبات الممولين وأنواع هياكل التمويل.

وتدعو محاكم سوق أبو ظبي العالمي الجمهور والمشاركين في المجال إلى تقديم تعليقاتهم على القوانين المقترحة في موعد أقصاه 5 ديسمبر 2018 على البريد الإلكتروني courtsconsultation@adgm.com

لمزيد من التفاصيل حول ورقة الاستشارة، يرجى الضغط هنا.

-انتهى-